



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

قياس وتحليل اثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي للاقتصاد العراقي خلال المدة 2010-2023

أ.م.د. وفاء صباح خدر

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة دهوك

wafaa.sabah@uod.ac

أ.م.د. سعاد عبدالقادر قاسم

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة دهوك

suaad.qasim@uod.ac

المستخلص

يهدف هذا البحث، في جانبه النظري، إلى تحليل أثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق، وذلك ضمن إطار اقتصادي يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في نقاط البيع، عدد فروع البنوك التجارية، عدد ماكينات الصراف الآلي بوصفهما متغيرين تعبر عن الشمول المالي إلى جانب متغير الاستقرار السياسي إذ تم اعتماده كمتغير ضابط ضمن الأنموذج والمتغير المعتمد، المتمثل في مؤشر البؤس الاقتصادي، استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أما في الجانب التطبيقي فقد ركز البحث على قياس أثر مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي اعتماداً على سلسلة زمنية لبيانات ربع سنوية تغطي المدة من 2010-2024، انطلاقاً من فرضية مفادها وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الأنموذج خلال مدة البحث. كما ويفترض البحث أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومؤشر البؤس الاقتصادي في العراق تسلك اتجاهاً مغايراً لما تفترضه النظرية الاقتصادية التقليدية، وذلك نتيجة خصوصية البنية الاقتصادية العراقية المتمثلة في التحديات الهيكلية، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، وضعف التنوع الاقتصادي، فضلاً عن التوترات السياسية. ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضياته، تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، انتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات منها أن السعي لتوفير متطلبات الشمول المالي رغم أهميته، ليس كافياً لتحقيق النمو المستدام وخفض معدلات البطالة والتضخم، ففي ظل ضعف التنسيق بين آليات الشمول المالي والسياسات المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد العراقي يصعب على وسائل الشمول المالي أحداث تأثير ملحوظ من شأنه خفض مؤشر البؤس الاقتصادي، فالشمول المالي وحده غير قادر على ضبط التضخم، وتشجيع الاستثمار، وزيادة فرص العمل والتوظيف لامتنعاص البطالة ما لم يدعمه جهود سياسات مالية ونقدية ذات كفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: البؤس الاقتصادي، مؤشرات الشمول المالي، منهجية ARDL الاقتصاد العراقي، التحول الرقمي.

يستأثر مؤشر البؤس الاقتصادي بأهمية كبيرة، إذ يمثل تخفيض هذا المؤشر أحد الاهداف الرئيسة في اجندة التنمية المستدامة لغالبية دول العالم خاصة الدول النامية التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم والبطالة وعلى وفق ذلك اصبحت الكثير من الدول تسعى الى اعتماد استراتيجيات حديثة لتطبيق الشمول المالي لتقليل مؤشر البؤس الاقتصادي، وهذا ما دفع البنك المركزي العراقي إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029، التي تهدف إلى رفع نسبة الشمول المالي إلى 50% بحلول عام 2030، وتقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية إلى حوالي 3.5 نقطة مئوية.

رغم الجهود المبذولة للانخراط في التحول الرقمي، لا يزال الواقع الفعلي للشمول المالي في العراق يظهر فجوة واضحة بين السياسات المعلنة ومستوى التطبيق العملي. إذ يعاني النظام المالي من ضعف البنية التحتية للخدمات المصرفية والرقمية، وانخفاض مستوى ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية الرسمية، إضافة إلى محدودية انتشار أدوات الدفع الإلكتروني خارج المراكز الحضرية. وتؤدي هذه العوامل إلى تقييد الوصول إلى الخدمات المالية، مما يزيد من حجم الاستبعاد المالي و يدفع مؤشر البؤس نحو الارتفاع، عبر زيادة معدلات البطالة والتضخم وتراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تتفاقم هذه التحديات بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، ما يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط واتجاهات الطلب في السوق النفطية. كما يجد غياب التنوع الاقتصادي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، من قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل مستدامة وتقليل معدلات الفقر. إلى جانب تأثير الاوضاع السياسية غير المستقرة وما تشهده معظم المؤسسات من عدم الاستقرار. كل هذه الامور من شأنها إعاقة الجهود المبذولة باتجاه تعزيز الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي.

مشكلة البحث:

على الرغم من التوسع النسبي في أدوات الشمول المالي في العراق تماشياً مع التوجهات الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن متطلبات جانبي العرض والطلب اللازمة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لم تحظ بالاهتمام الكافي. ويعد الشمول المالي أحد العوامل الأساسية في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك المؤشرات المكونة لمؤشر البؤس الاقتصادي. غير أن الواقع العراقي يكشف عن خصوصية مختلفة، إذ تواجه عملية توسيع الشمول المالي جملة من العوائق والتحديات التي تحد من قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة الفعالة من الخدمات المالية والتكنولوجية الرقمية، مما يضاعف من مساهمته المحتملة في تقليل الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو.

هدف البحث:

تنبثق من البحث هذه الاهداف:

- 1- قياس مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق وبيان العلاقة الاقتصادية بينهم في ظل ما يعانيه العراق من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعيق من قدرته على الانخراط في التحول الرقمي
- 2- عرض ابرز التحديات والعوائق التي تقف امام انتشار الخدمات المالية وكفاءة استخدامها على نطاق واسع لدعم الانشطة الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قاعدة التمويل التي تساهم بدورها في تعزيز الرفاهية الاقتصادية.
- 3- استكشاف سبل تعزيز الشمول المالي كأداة لتقليل مؤشر البؤس الاقتصادي عبر مساهمته في تقليل الفقر وتنوع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية.

اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من اهمية مؤشر البؤس الاقتصادي، باعتباره مؤشر مركب يضم كل من البطالة والتضخم وسعر الفائدة الاسمي وحصص الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وهذه المتغيرات مجتمعة تعطي صورة واضحة لمؤشرات الاداء الاقتصادي لاي بلد وما يعكسه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية تظهر مدى متانة الاقتصاد كما تبرز اهمية البحث في دراسة مؤشرات الشمول المالي، التي تعكس مدى انخراط الاقتصاد العراقي في التحول الرقمي واعتماده على الخدمات المالية الحديثة، بما يساهم في تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة المعاملات، ودعم استراتيجيات التنمية المستدامة بعيدا عن النفط. وتحديد ابرز التحديات والعوائق التي تحول دون قدرته على الاستفادة من مزايا الشمول المالي.

فرضية البحث:

تنص فرضية البحث على وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات النموذج خلال مدة البحث. كما ويفترض البحث أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومؤشر البؤس الاقتصادي في العراق تسلك اتجاهاً مغايراً لما تفترضه النظرية الاقتصادية التقليدية، وذلك نتيجة خصوصية البنية الاقتصادية العراقية المتمثلة في التحديات الهيكلية، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، وضعف التنوع الاقتصادي، فضلا عن التوترات السياسية.

هيكل البحث:

للولصول الى هدف البحث وتأكيد فرضيته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الى جانب اعتماد الاسلوب القياسي بالاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، وباستخدام بيانات ربع سنوية تغطي المدة 2010-2023 وعلى وفق ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث. تضمن المبحث الاول استعراضاً لمنهجية البحث و الدراسات السابقة في حين خصص المبحث الثاني للأطار المفاهيمي لمتغيرات البحث المتمثلة بمؤشرات الشمول المالي وكذلك المتغير التابع المتمثل في مؤشر البؤس الاقتصادي. وبيان العلاقة النظرية و الاقتصادية بينهما.

وفيما يخص المبحث الثالث فقد افرد للجانب التطبيقي لينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

حدود البحث :

تتمثل الحدود المكانية للبحث في دولة العراق اما الحدود الزمانية فتغطي المدة من 2010-2023

مصادر البيانات:

لغرض الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات البحث تم الاعتماد على البيانات المنشورة على موقع البنك الدولي لكل من المتغيرات الاتية: التضخم، البطالة، حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، عدد فروع البنوك التجارية وعدد اجهزة الصراف الالي، الاستقرار السياسي وغياب العنف.

في حين تم الحصول على البيانات السنوية لمتغير عدد نقاط البيع من البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي وما تم نشره ضمن سلسلة التقارير الخاصة بالاستقرار المالي في العراق للمدة 2010-2024 .

ثانياً: الدراسات السابقة

❖ دراسة (George,2023) تحت عنوان *Monetary policy and misery index in Nigeria*.

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في مؤشر البؤس الاقتصادي في نيجيريا خلال المدة (1985-2019)، بالاعتماد على بيانات سنوية لمؤشر البؤس الاقتصادي الذي تمت صياغته وفق نموذج بارو، والذي يتضمن مجموع معدلات البطالة والتضخم وسعر فائدة الإقراض مطروحاً منه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. كما استندت الدراسة إلى بيانات كل من عرض النقد الواسع (M2)، ومعدل السياسة النقدية، وسعر الصرف. استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل. وأظهرت النتائج أن كلاً من معدل السياسة النقدية وسعر الصرف يرتبطان بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر البؤس في نيجيريا خلال فترة الدراسة، في حين لم تظهر علاقة معنوية بين المعروض النقدي الواسع ومؤشر البؤس خلال المدة نفسها.

خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تمتلك قدرة مؤثرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي، ومن ثم في مؤشر البؤس، غير أنها لم تُدار بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف الحد من الفقر وتقليل مستويات البؤس الاقتصادي.

واستناداً إلى هذه النتائج، أوصت الدراسة بأن تعتمد السلطة النقدية على القاعدة النقدية في إدارة السياسة النقدية، بحيث تتم زيادة المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع معدل النمو السنوي المحتمل للناتج المحلي الإجمالي. كما أوصت بضرورة مراجعة سياسات أسعار الفائدة بما يحقق تحفيز الاستثمار، وزيادة إنتاج السلع والخدمات، وتوسيع فرص العمل، مما يساهم في الحد من الفقر وخفض مؤشر البؤس. وأكدت الدراسة أيضاً على أهمية تعزيز القطاع المالي لتمكينه من توفير التمويل بأسعار فائدة منخفضة، بما يدعم الاستثمار والإنتاج ويزيد من فرص العمل، إلى جانب تبني نظام سعر صرف عائِم مُدار للحد من تقلبات سعر الصرف وتقليل آثارها السلبية على مؤشر البؤس الاقتصادي.

دراسة (Daud & Ahmed, 2023) تحت عنوان:

Financial inclusion, economic growth and the role of digital technology

ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية والنمو الاقتصادي في إطار الاقتصاد الكلي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن التكنولوجيا الرقمية تعزز هذا الأثر من خلال تحسين كفاءة النظام المالي وتوسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور المحوري للتكنولوجيا الرقمية في تقليص الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية. واستندت إلى نظرية انتشار الابتكار، وإلى أهمية البنية التحتية الرقمية بوصفها عاملاً رئيسياً لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على بيانات بانل شملت أربعاً وثمانين دولة مصنفة وفق مستوى الدخل وجودة المؤسسات خلال المدة من عام 2011 إلى عام 2017. ونظراً لقصر المدة الزمنية، تم استخدام منهجية العزوم المعممة (GMM) لتحليل البيانات بهدف ضمان دقة التقديرات وتقليل احتمالية التحيز في النتائج.

أظهرت النتائج أن تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي ليس مباشراً، إذ لا يظهر أثره من خلال بُعد الاستخدام إلا عند بلوغ الاقتصاد مستوى معيناً من القدرة الإنتاجية أو وفورات الحجم. كما بينت النتائج أن التكنولوجيا الرقمية تحتاج إلى حد أدنى من التطور قبل أن تحدث أثراً ملموساً في الأداء الاقتصادي، وأن توظيفها بفاعلية يمكن أن يسهم في تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وأوصت الدراسة بضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية للتركيز على تطوير الأنظمة المالية عبر بناء بنية تحتية رقمية قوية وفعالة تمكّن من توسيع قاعدة الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات المالية. كما أكدت على أهمية أن تعمل البنوك المركزية على صياغة استراتيجيات تسرّع وتيرة الشمول المالي مع الحفاظ على الاستقرار المالي للدول، بما يعزز الشمول الاقتصادي والنمو الشامل

دراسة (المياحي، 2024) تحت عنوان:

اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2022

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في العراق في ضوء الإطار النظري، وقياس أثر مؤشرات في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي. انطلاقاً من فرضية مفادها أن الشمول المالي في العراق ما زال يعاني من مستويات متدنية ولم يصل بعد إلى الحدود المقبولة، وذلك نتيجة لتخلف النظام المصرفي وضعف تطوره المؤسسي والتقني. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها، تم تحديد المدة ما بين عامي 2010 و2022، اعتماداً على مجموعة من مؤشرات الشمول المالي، شملت الكثافة المصرفية، ونسبة الانتشار المصرفي (عدد فروع المصارف لكل عشرة آلاف شخص)، فضلاً عن مؤشري العمق المصرفي للانتماء والعمق المصرفي للودائع بوصفها متغيرات مستقلة. أما المتغيرات المعتمدة فقد تمثلت في معدل البطالة، والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومعدل التضخم، ضمن إطار نموذج قياسي مقدر بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

أظهرت النتائج أن نسبة الكثافة المصرفية في العراق ما زالت منخفضة مقارنة بالمعيار العالمي الذي يبلغ فرعاً مصرفياً واحداً لكل عشرة آلاف شخص. كما تبين تدني مستوى الانتشار المصرفي، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق الشمول المالي. إضافة إلى ذلك، كشفت النتائج عن ضعف انتشار أجهزة الصراف الآلي، مما يشير إلى وجود فئة واسعة من السكان ما زالت مستبعدة من الاستفادة من الخدمات المصرفية الرسمية.

دراسة (Sun & Scola: 2023) تحت عنوان:

Examining the impact of financial inclusion on unemployment in Africa: A panel data analysis

تناولت هذه الدراسة قياس و تحليل العلاقة بين الشمول المالي والبطالة في 49 دولة أفريقية خلال المدة 2009-2020، مع التركيز على تأثير الوصول إلى الخدمات المالية على سوق العمل، لا سيما فرص التوظيف والعمل الحر في الاقتصادات

النامية. اعتمدت الدراسة على بيانات (Panel Data) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة على مرحلتين (Two-step GMM) لمعالجة مشكلة التحيز الذاتي والتقاط الطبيعة الديناميكية لسوق العمل. تضمنت متغيرات الدراسة كل من معدل البطالة متغيراً تابعاً ضمن الانموذج المقدر الى جانب مؤشرات الشمول المالي متعدد الأبعاد (FII) ، التي تمثلت في (القروض والودائع البنكية، عدد الحسابات البنكية، عدد فروع البنوك، عدد أجهزة الصراف الآلي، شركات التأمين، الانتشار الجغرافي للبنوك، واستخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول والإنترنت) كمتغيرات مستقلة وللوصول الى نتائج أكثر دقة تمت الاستعانة ببعض المتغيرات الضابطة منها (النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) للتضخم، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لمستوى التعليم، ونمو السكان للضغط الديموغرافي). تم استخدام القيم المؤجلة لهذه المتغيرات لتقليل التحيز الذاتي.

أظهرت النتائج أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليل البطالة، مما يدل على تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية. وقد تبين أن تأثير الشمول المالي أقل في الدول ذات التعليم المنخفض ومستويات الفساد العالية. استناداً إلى النتائج، أوصت الدراسة بتشجيع مشاركة الأفراد في النظام المالي، وتوسيع خدمات النقود المتنقلة والتمويل الصغير في المناطق الريفية، ودعم الاستثمار الأجنبي وخلق المشاريع الجديدة. كما ينبغي دمج الشمول المالي ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، مع تعزيز الثقافة المالية، لتقليل البطالة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و 10 في إفريقيا.

❖ دراسة (Siddiki & Bala, 2024) تحت عنوان:

Revisiting the relation between financial inclusion and economic growth: A global analysis using panel threshold regression

تناولت قياس وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام أنموذج التأثيرات العشوائية لبيانات سنوية تغطي المدة (2011–2020) لعينة مكونة من 153 دولة تختلف في أنظمتها الاقتصادية ومستوى تطورها الاقتصادي. كما اعتمدت الدراسة على التصنيفات الفرعية وفق مستويات الدخل، والدليل العالمي، والإقليمي، ومستوى الهشاشة الاقتصادية، وذلك بالاستعانة بمنهج العتبة الديناميكية للباتل. هدفت الدراسة إلى بيان آثار التمويل على النمو الاقتصادي في ظل اختلاف مستويات الدخل والهشاشة الاقتصادية والتباينات الإقليمية وفي هذا السياق تضمن أنموذج الدراسة مجموعة من المتغيرات هي: الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي، التطور المالي، جودة المؤسسات، والعملة. أظهرت نتائج التحليل أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية، حيث يسهم الوصول إلى الخدمات المالية في زيادة فرص الاستثمار وريادة الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي. غير أن النتائج بينت وجود تباين في قوة التأثير ودرجته بين الدول تبعاً لمستويات التطور المالي. وبذلك، فإن الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي يظل قائماً إلا أن حجمه وأثره يختلفان بحسب المرحلة التنموية للقطاع المالي في كل دولة، الأمر الذي يبرز أهمية صياغة سياسات شمول مالي تتناسب مع مستوى تطور القطاع المالي. كما خلصت الدراسة إلى أن تأثيرات الشمول المالي والتطور المالي تختلف كذلك عبر فئات الدخل، والمناطق الجغرافية، ومستوى الهشاشة الاقتصادية.

❖ دراسة (Mwakalila, & Muba: 2025) تحت عنوان :

The role of financial inclusion in reducing income inequality and poverty in Africa: A macro-level analysis
تناول الباحثين دور الشمول المالي في تقليص الفقر وعدم المساواة في الدخل داخل القارة الإفريقية. اعتمدت الدراسة على بيانات بانل لـ (41) دولة إفريقية خلال أربع سنوات (2011، 2014، 2017، 2022)، واستخدمت منهجية الآثار الثابتة

لتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (امتلاك الحسابات البنكية والوصول إلى الائتمان) ومؤشرين رئيسيين هما : مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومعامل جيني لقياس عدم المساواة.

أظهرت النتائج أن زيادة الوصول إلى الخدمات المالية تعزز مؤشر التنمية البشرية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، ما يساهم في خفض مستويات الفقر. كما كشفت النتائج عن دور الشمول المالي في تقليص فجوات الدخل، مع بروز تأثيرات متباينة بحسب النوع الاجتماعي، حيث يعد تحسين وصول النساء إلى الخدمات المالية عاملاً محورياً لتحقيق المساواة والتمكين الاقتصادي.

في هذا السياق اوصت الدراسة صانعي السياسات بتبني مقاربة متعددة الأبعاد لمعالجة معوقات الشمول المالي من جانبي العرض والطلب، مثل توسيع الخدمات المالية الرقمية في المناطق الريفية، وتصميم منتجات مالية تراعي النوع الاجتماعي، وتعزيز الأطر التنظيمية للإقراض المسؤول. وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يمثل أداة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في إفريقيا.

❖ دراسة (Şeker, 2025) تحت عنوان

Relationship between political instability and misery: A structural VAR (SVAR) analysis [Politik İstikrarsızlık ve Sefalet İlişkisi: Bir Yapısal VAR (SVAR) Analizi]

هدفت الدراسة إلى قياس و تحليل تأثير الاستقرار السياسي على الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد التركي، للمدة 2002-2022. من خلال أنموذج يتضمن ثلاث متغيرات رئيسية، تمثلت في مؤشر البؤس ل(هانك)، الذي تم احتسابه عن طريق طرح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مجموع معدل التضخم، معدل البطالة، وسعر فائدة الإقراض الى جانب مؤشر الاستقرار السياسي، ومعدل النمو الاقتصادي.

ركزت الدراسة على تأكيد فرضية أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من هشاشة الاقتصادات ويؤثر سلباً على رفاهية الدول عن طريق خفض معدلات النمو الاقتصادي وخلق حالة من عدم اليقين. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج VAR الهيكلي (SVAR)

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستقرار السياسي ومؤشر البؤس على المدى الطويل، إلا أن زيادة الاستقرار السياسي وحده لم يكن كافياً لرفع مستوى رفاهية الشعب بشكل دائم. كما بينت النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين مؤشر البؤس والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي في الفترة محل الدراسة لم يترجم إلى زيادة الرفاهية.

وأوضحت الدراسة أن الاستقرار السياسي يخلق بيئة ثقة في الاقتصاد، ويجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويُمكن من تنفيذ مشاريع فعّالة وكفؤة، ويؤثر على النمو الاقتصادي. على العكس، قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي، الذي يعكس احتمالية تغير الحكومات، إلى انخفاض الاستثمارات، وتوقف الإنتاج، وتراجع النمو، وبالتالي انخفاض رفاهية المواطنين نتيجة حالة عدم اليقين الاقتصادية.

كما أظهرت نتائج تحليل استجابة مؤشر البؤس للصدمات في مؤشر عدم الاستقرار السياسي أن الاستجابة تكون إيجابية في البداية، لكنها تتحول إلى سلبية بعد فترتين، وأظهرت نتائج تحليل التباين أن مؤشر عدم الاستقرار السياسي يعد أهم مؤشر تنبؤ لمؤشر البؤس على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن زيادة الاستقرار السياسي لها تأثير إيجابي قصير الأمد على النمو، إلا أن تأثيرها على المدى الطويل غير ملموس، مما يشير إلى أن الاستقرار السياسي وحده ليس كافياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وفي إطار الأدبيات النظرية، يؤكد الباحثون أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تراجع تدفقات رأس المال والاستثمارات المباشرة، ويزيد من هشاشة الاقتصادات، ويخلق حالة من عدم اليقين تؤثر سلباً على قرارات الفاعلين الاقتصاديين.

ويُقاس عدم الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات مثل المظاهرات، الاحتجاجات، الانقلابات، وأعمال الشغب، أو عبر منهج معدل التغيير الإداري.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في أمور يمكن ادراجها على النحو الآتي:

1. ربط البحث بعض مؤشرات الشمول المالي بمؤشر البؤس الاقتصادي الذي قمنا باحتسابه وفق ما حدده بارو اعتماداً على كل من (البطالة، التضخم، سعر الفائدة الاسمي، نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وهو جانب لم تتطرق اليه الدراسات السابقة التي أولت اهتماماً بعرض تأثير مؤشرات الشمول المالي في بعض المتغيرات الاقتصادية دون ربطها بمؤشر البؤس الاقتصادي .
2. تناول البحث الحالي قياس اثر مؤشرات الشمول المالي الى جانب متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف مما اتاح فهماً أكثر شمولاً للعوامل المؤثرة على مستويات البؤس الاقتصادي في العراق خاصة في ظل ما مر ويمر به الاقتصاد العراقي في الملف الامني.
3. اعتمد البحث على بيانات ربع سنوية للمدة 2010-2023، وهي مدة أطول وأكثر شمولاً مقارنة بالدراسات السابقة، كما أنها تغطي مرحلة شهد فيها الاقتصاد العراقي تحولات وأزمات متعددة، ما يعزز قدرة البحث في تفسير النتائج ضمن مدة البحث وربطها بتأثيرات الصدمات والتغيرات الهيكلية التي واجهها العراق على مؤشر البؤس الاقتصادي.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للبؤس الاقتصادي والشمول المالي

أولاً: مفهوم مؤشر البؤس الاقتصادي

مؤشر البؤس الاقتصادي هو أداة تهدف إلى تقديم صورة واضحة عن حالة الاقتصاد ورفاهية سكانه، ويعود أصل هذا المؤشر إلى الاقتصادي الأمريكي Arthur Okun. ففي أوائل السبعينيات (1973-1986) قام Okun بتطوير هذا المؤشر، الذي كان يُعرف في البداية باسم (مؤشر الانزعاج) آنذاك، لتزويد صانعي السياسات بإحصاءات دقيقة حول الضغوط الاقتصادية التي يواجهها الأفراد، من خلال الجمع بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وفق فكرة أن ارتفاع البطالة أو التضخم يعكس صعوبات اقتصادية للأفراد، مما يزيد من مستوى "البؤس" في الاقتصاد (Nessen, 2008; Cayton, 2019).

حظي هذا المؤشر بقبول واسع مع بروز ظاهرة الركود التضخمي (stagflation) يعتمد مؤشر Okun على صياغة بسيطة تتمثل في جمع معدل البطالة مع معدل التضخم. إلا أن هذه الصياغة واجهت انتقادات عديدة، أبرزها أنها تعكس تمثيلاً مبسطاً للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على مستوى رفاهية الأفراد.

مع تطور الاقتصاد العالمي وتعقده، ظهر الحاجة إلى تطوير مؤشر أكثر دقة، فقام Robert Barro عام 1999 بتقديم ما يعرف بـ Barro Misery Index، الذي يحتسب من خلال طرح معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مجموع معدلات التضخم والبطالة وسعر الفائدة الاسمي (Büyüksarıkulak, 2022: 1112) وبحسب هذا المؤشر، فإن ارتفاع قيمته يعكس تزايد مستوى البؤس أو الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، ويستخدم على نطاق واسع لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي للدول ومستوى رضا الأفراد عن حياتهم (Yılmaz and Özmen, 2018: 72) وقد صاغ Barro معادلة المؤشر وفق الصيغة الآتية:

التضخم + البطالة + سعر الفائدة الاسمي - نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = Barro Misery Index

وجاء التطوير اللاحق للمؤشر مع Harlan Hanke من خلال (HAMI) Hanke Annual Misery Index ، الذي استبدل عوائد سعر الفائدة الاسمى بمعدلات فائدة الاقراض المصرفي، وأكد على النمو الحقيقي للفرد بدلاً من فجوة الناتج المحلي الإجمالي. كما ضاعف HAMI وزن البطالة ليعكس تأثيرها الأكبر على مستوى المعيشة الفردية مقارنة بالتضخم. (Cayton, 2019: 5)

Hanke Misery Index = التضخم + البطالة * 2 + معدل فائدة الاقراض المصرفي - نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ثانياً: تحليل مسار تطور مؤشر البؤس الاقتصادي خلال المدة (2010-2024)

وفقاً لمعطيات الشكل (1)، يُظهر مؤشر البؤس الاقتصادي (Economic Misery Index) في العراق خلال المدة (2010-2023) الاتجاهات العامة للمؤشر ومدى تأثيره بالتقلبات والصدمات الداخلية والخارجية. ويعكس هذا المؤشر مستوى الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، إذ ارتبطت تغيراته بشكل وثيق بالأوضاع الأمنية والسياسية، وتقلبات أسعار النفط، والأزمات الاقتصادية العالمية، وذلك على النحو الآتي:

خلال المدة (2010-2012) تراوحت قيمة المؤشر بين (19-24)، وهو ما يعكس مستوى متوسطاً من الضغوط الاقتصادية. ورغم استفادة العراق آنذاك من تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات الحكومية، إلا أن استمرار معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً أبقى المؤشر في نطاق غير منخفض.

أما في (2013-2014) فقد ارتفع المؤشر من (22.06) إلى (28.65) نتيجة الأزمة الأمنية الناجمة عن اجتياح تنظيم داعش لعدد من المحافظات عام 2014، وما ترتب عليها من اضطرابات في الإنتاج النفطي وتزايد الضغوط على المالية العامة، إضافة إلى ارتفاع التضخم بسبب تراجع الثقة بالاقتصاد.

وفي (2015-2016) شهد العراق تحسناً ملحوظاً، حيث انخفض المؤشر من (22.47) إلى أدنى مستوى له عند (12.64)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاج النفط لتعويض تراجع أسعاره عالمياً، وتحسن نسبي في الوضع الأمني، إلى جانب انخفاض معدلات التضخم بفعل الركود الاقتصادي الذي ساد تلك الفترة.

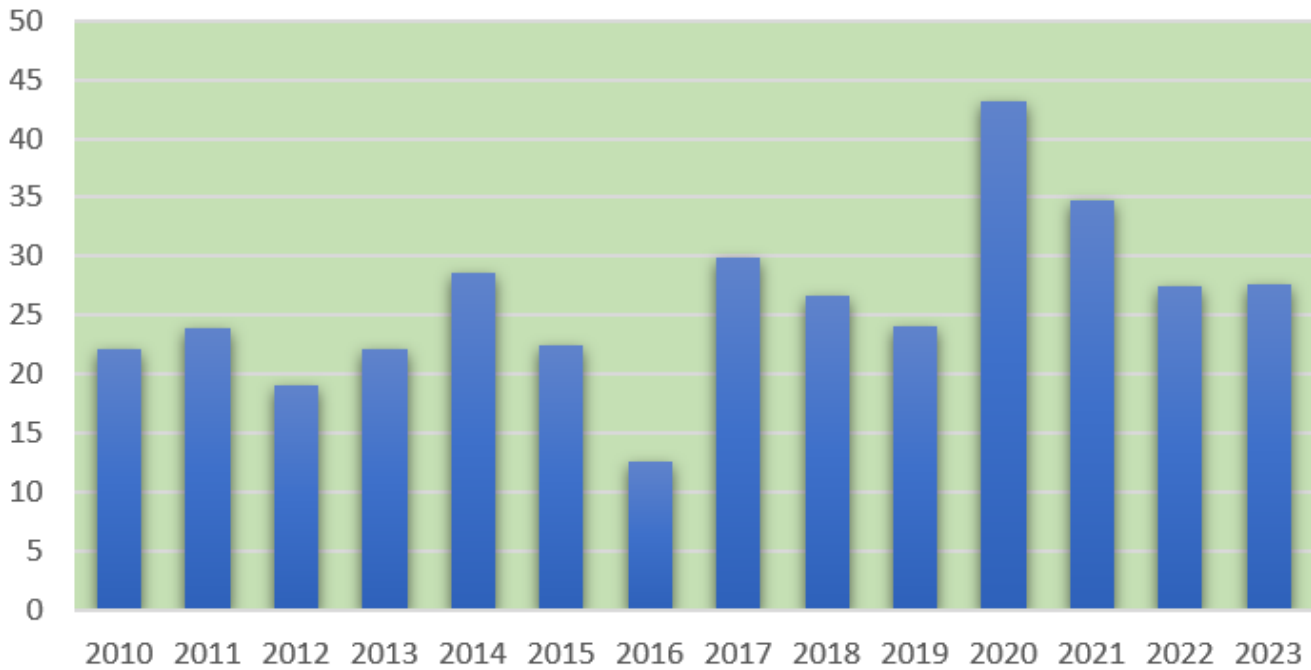
غير أن المدة (2017-2019) مثلت مرحلة من التقلب والارتفاع مجدداً، إذ بلغ المؤشر (29.88) في عام 2017 عقب معارك تحرير الموصل وما رافقها من ضغوط مالية وعسكرية كبيرة، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى (24.14) في عام 2019 مع استقرار نسبي في أسعار النفط، إلا أنه ظل مرتفعاً بسبب استمرار البطالة وضعف التنويع الاقتصادي.

وفي عام 2020 بلغ المؤشر ذروته مسجلاً (43.2)، وهو أعلى مستوى في السلسلة الزمنية، نتيجة جائحة كوفيد-19 وما رافقها من إغلاق شبه كامل للنشاط الاقتصادي وانحيار أسعار النفط عالمياً، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة وتفاقم الأوضاع المعيشية.

أما في 2021 فقد تراجع المؤشر إلى (34.74) مع تحسن أسعار النفط وتخفيف القيود المفروضة، إلا أنه ظل في مستويات مرتفعة نسبياً، ما يشير إلى هشاشة التعافي الاقتصادي.

وخلال المدة (2022-2023) واصل المؤشر انخفاضه ليستقر عند حدود (27-28)، متأثراً بارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب الروسية-الأوكرانية وما ترتب عليها من زيادة في الإيرادات النفطية. ومع ذلك، لم يُترجم هذا التحسن في العوائد

إلى تحسن ملموس في معدلات البطالة أو التضخم، بسبب غياب الإصلاحات الهيكلية وضعف كفاءة تخصيص الموارد النفطية في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي



شكل (1) مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق للمدة 2010-2024

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ثالثاً: تعريف الشمول المالي المفهوم والاهمية

يُعرّف الشمول المالي في الأدبيات الاقتصادية بأنه إتاحة الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها لجميع الأفراد والشركات، بما يساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية ويُعد أداة فاعلة للحد من الفقر. ووفقاً لتعريف البنك الدولي، يُشير الشمول المالي إلى مدى قدرة الأسر والشركات الصغيرة على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الودائع، القروض، المدفوعات، التحويلات، والتأمين.

وتتناول الأدبيات الاقتصادية مفهوم الشمول المالي أيضاً من منظور الاستبعاد المالي، الذي يُعد جزءاً من الإطار الأوسع لمفهوم الشمول الاجتماعي. ويشير هذا المنظور إلى حرمان بعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، مما يجعل الشمول المالي حالة تُعبر عن عدالة اقتصادية تتيح للجميع الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. ويهدف ذلك إلى توسيع الشبكة المالية الوطنية وخلق تدفقات مالية أكثر كفاءة واستدامة داخل الاقتصاد المحلي (Park & Mercado, 2015:3).

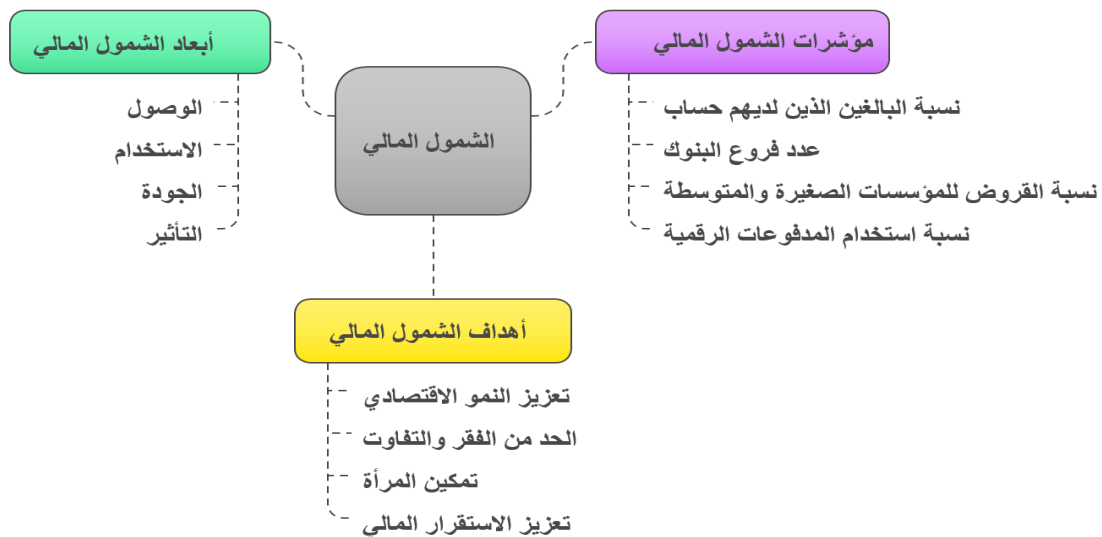
ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي، هناك نحو 2.5 مليار شخص حول العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، في حين أن 75% من الفقراء غير المصرفيين يعانون من عوائق متعددة مثل ارتفاع التكلفة، وبعد المسافة، وتعقيد إجراءات فتح الحسابات. ويؤكد البنك الدولي أن هذا الاستبعاد المالي يُضعف قدرة الأفراد على الادخار الآمن،

والحصول على القروض بأسعار معقولة، والتأمين ضد المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى إدامة الفقر وتقييد الفرص الاقتصادية (Han et al., 2025:62).

وعليه، فإن الشمول المالي لا يقتصر على إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية، بل يمتد ليشمل نطاق استخدامها وجودتها وأثرها الفعلي على الأفراد والاقتصاد. فمجرد إمكانية الوصول لا تعني بالضرورة الاستفادة الحقيقية أو الاستخدام الفعال لتلك الخدمات، كما أن مفهوم "الوصول" وحده يُعد توصيفاً عاماً لا يعكس عمق الشمول المالي أو تأثيره التنموي. تعود جذور الشمول المالي بشكل خاص إلى عقد السبعينيات من القرن العشرين من خلال أنشطة التمويل الأصغر، وانتشر استخدامه على نطاق واسع في أوائل القرن الحادي والعشرين، استناداً إلى الفكرة القائلة بأن التنمية لا ينبغي أن تُقاس فقط بمستوى الدخل القومي، نظراً لأنها قضية متعددة الأبعاد. وقد دفع هذا المفهوم السياسات الاقتصادية نحو تنمية وتطوير القطاع المالي ليصبح أكثر شمولاً.

وفي هذا الإطار، تم تأسيس الشراكة العالمية للشمول المالي (GPIF) عام 2010 استجابةً للأزمة المالية العالمية، بهدف تعزيز الشمول المالي في دول مجموعة العشرين (G20) والدول غير الأعضاء فيها حول العالم. وعملت الشراكة على إصدار توجيهات تهدف إلى تحفيز الابتكار في الشمول المالي من خلال تطوير الثقافة المالية، وإقامة بيئة مؤسسية تتميز بخطوط مساءلة واضحة، وتحقيق تنسيق فعال بين الحكومات. ومنذ تأسيسها، بذلت جهود لتعزيز وصول الفقراء إلى الائتمان، وتشجيع الادخار، وتسهيل المدفوعات المالية، وتوفير التأمين عبر المؤسسات المالية الرسمية (Murshed, 2023: 86). يوضح المخطط (1) العلاقة التفاعلية بين أبعاد ومؤشرات وأهداف الشمول المالي، إذ تعمل هذه العناصر بشكل متكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والحد من الإقصاء المالي الذي يمثل أحد معوقات النمو والرفاهية الاقتصادية.

أبعاد ومؤشرات وأهداف الشمول المالي



مخطط (1) أبعاد ومؤشرات وأهداف الشمول المالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجانب النظري للبحث.

توضح معطيات المخطط (1) ابعاد ومؤشرات واهداف الشمول المالي حيث يركز الشمول المالي على اربعة ابعاد رئيسية تتمثل في (الوصول، الاستخدام، الجودة، والتأثير) مما يشير في مضمونه الى مدى قدرة الافراد والمؤسسات من الاستفادة من ادوات الشمول المالي شريطة توافر البنية التحتية من تكنولوجيا مالية ومؤسسات تدير وتشرف وتتابع مدى التأثير الذي يخلقه الشمول المالي وحجم انعكاسه على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى كفاءة المنتجات والخدمات المالية التي يتم توفيرها للافراد والمؤسسات وما تتطلبه عملية التطوير والتوسع.

وفقاً لما تمت الاشارة اليه ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق سجل العراق ادنى مستوى للوصول المالي مقارنة بدول المنطقة وهذا الوضع يتفاقم بسبب تركيز معظم مقدمي الخدمات المالية في المراكز الحضرية الامر الذي ترك شريحة واسعة من السكان تلي حاجتها للخدمات المالية من خلال منافذ بديلة، ورغم النمو الملحوظ في الخدمات المالية الرقمية وتزايد انتشار الهواتف المحمولة وتحسن الوصول إلى الإنترنت، فإن هذه الإمكانيات ما تزال غير مستغلة بالقدر الكافي لتعزيز الشمول المالي.

وفي سياق المؤشرات الخاصة بالشمول المالي، يتم الاعتماد على مؤشر نسبة الافراد البالغين الذين لديهم حساب بنكي كذلك نسبة القروض التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد فروع البنوك التجارية الموزعة على المدن الى جانب عدد حاملي البطاقات الالكترونية ونسبة استخدام المدفوعات الرقمية. ومن خلال معرفة قيم واعداد هذه المؤشرات يتسنى للجهات ذات العلاقة تقييم مستوى الشمول المالي.

وفقاً للاحصائيات المنشورة في الاستراتيجية الوطنية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعام 2025 اخذت الخدمات المالية الرقمية في العراق، مساراً تصاعدياً بما في ذلك حسابات الدفع الإلكتروني، خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تم فتح أكثر من 4.9 مليون حساب للدفع الإلكتروني إلى جانب منح التراخيص لـ 17 مزوداً لخدمات الدفع الإلكتروني فضلاً عن مشغلي شبكات الهاتف المحمول.

في العراق يشكل مستخدمو الإنترنت، الذين يبلغ عددهم نحو 34 مليون شخص أي ما يعادل 75% من السكان، إضافة إلى وجود حوالي 46 مليون اتصال بالهاتف المحمول بنسبة انتشار تفوق 100%، تشكل فرصة واحدة وغير مستغلة بالشكل الكافي لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية في عموم العراق ولا سيما بين الفئات الشابة.

وفيما يتعلق بالأهداف، فإن الشمول المالي يهدف بالأساس إلى: تعزيز النمو الاقتصادي عبر تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر تمكين الفئات الهشة من الحصول على الخدمات المالية، تمكين المرأة من خلال تعزيز مشاركتها الاقتصادية والمالية، وأخيراً تعزيز الاستقرار المالي عبر توسيع قاعدة العملاء وزيادة ثقة الأفراد في النظام المالي.

فيما يخص جودة الشمول المالي بين النساء والرجال في العراق. استناداً إلى بيانات البنك الدولي لعام 2021، يمتلك 19% من البالغين حساباً مصرفياً. ويمثل ذلك 15% من النساء مقارنة بـ 22% للرجال. وتُعد هذه الفجوة البالغة سبع نقاط مئوية كبيرة، الامر الذي يدفع البنك المركزي الى تضيق هذه الفجوة والعمل على اتاحة الفرص لزيادة معدل الوصول المالي.

رابعاً: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر البؤس الاقتصادي

يعد مؤشر البؤس الاقتصادي مؤشراً مركباً يجمع بين معدلات التضخم والبطالة وسعر الفائدة الاسمي وي طرح من مجموع هذه المتغيرات متغير نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبهذا يعكس المؤشر بصورة واضحة حجم الضائقة الاقتصادية ومستوى الرفاه داخل كل دولة، في حين يبرز الشمول المالي كأداة أساسية للنهوض الاقتصادي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وزيادة كفاءة توجيه المدخرات والاستثمارات، وتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة

من المشاركة في النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الشمول المالي بوصفه آلية مكتملة للتخفيف من آثار البؤس الاقتصادي وتحفيز مسارات النمو المستدام. من خلال تأثير مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي. وسوف يتم تناول هذه المؤشرات فيما يأتي:

➤ التضخم:

تقوم البنوك المركزية عبر السياسة النقدية، إلى التأثير على عرض النقود وأسعار الفائدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، التي تتضمن استقرار التضخم وضمان استقرار الأسعار. تُعتبر هذه السياسات أدوات أساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، والحفاظ على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، مما يساهم في صياغة سياسة نقدية فعالة. (Lapukeni, 2015: 366)

يشير (Arshad et al., 2021) إلى وجود معضلتين تواجهان صانعي السياسات: الأولى هي ما إذا كان ينبغي التركيز على السيطرة على التضخم أو الحفاظ على استقرار الناتج المحلي، وهي مقايضة تتأثر بمستوى الشمول المالي. يمكن قياس فعالية السياسة النقدية من خلال الشمول المالي، الذي يعكس مدى وصول الأفراد إلى أدوات الادخار والاقتراض. يسهل الشمول المالي الاستهلاك رغم تقلبات الدخل، بينما قد يؤدي انخفاض مستويات الشمول المالي إلى تراجع الاستهلاك، مما يستدعي من صانعي السياسات إعطاء الأولوية لاستقرار الناتج المحلي على حساب السيطرة على التضخم. عندما يعجز الأفراد عن الإنفاق نتيجة انخفاض الدخل ويواجهون صعوبات في الحفاظ على مستوى استهلاكهم، يتراجع الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي ويحد من فرص التوظيف. لذا يجب أن يكون الهدف الأساسي هو تقليل تقلبات الناتج المحلي، خاصة في حالات انخفاض الشمول المالي. (Arshad et al., 2021)

تتوقف المقايضة بين تقلب الناتج والتضخم عادة على مستوى تطور الدولة. ففي الدول المتقدمة، التي تتمتع عادةً بمستوى عالٍ من الشمول المالي، يتم التركيز على الحد من تقلبات التضخم. أما في الاقتصادات النامية، التي غالباً ما تتسم بانخفاض الشمول المالي، فتكون الأولوية لتعزيز الناتج المحلي. كما أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما يتحقق هدف استقرار الأسعار. (CBN, 2017) هذا يبرز الدور الحيوي للشمول المالي في تمكين الاقتصادات النامية من إدارة التضخم بشكل أكثر كفاءة.

وفي سياق تأثير الشمول المالي على التضخم فإن دراسة (Elsaid, 2025:6) توصلت إلى أن الشمول المالي يعمل على ضبط معدلات التضخم على المدى الطويل في الدول النفطية، بينما يخفض التضخم على المدى القصير في الدول غير النفطية. وتخلص الدراسة إلى أن الشمول المالي يمكن أن يكون أداة فعالة للسياسة النقدية فقط في الدول غير النفطية. ففي الدول الغنية بالنفط، يرتبط الشمول المالي بارتفاع التضخم، بينما يميل إلى خفض التضخم في الدول غير النفطية.

في المقابل، وجدت (Pham & Tran, 2024: 78) في دراسة على 58 دولة أن الشمول المالي قد يرفع التضخم. بينما أشار (Fouda, 2025: 112) إلى أن الأثر يختلف باختلاف السياق الاقتصادي: ففي الدول ذات التطور المالي المنخفض يؤدي الشمول المالي إلى ضغوط تضخمية نتيجة زيادة الطلب، أما في الدول ذات الأنظمة المالية المستقرة فإنه يساهم في تحسين فعالية السياسة النقدية والحد من التضخم.

➤ البطالة:

تؤكد الدراسات التجريبية أن تطوير القطاع المالي المحلي من شأنه تعزيز القاعدة التمويلية المستدامة، ويوفر فرص عمل، ويشجع تبادل التكنولوجيا والابتكار، ويحسن القدرة التنافسية الاقتصادية عبر مختلف القطاعات، ويعد تطوير القطاع المالي المحرك الرئيسي لدمج القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانات العالية لتوفير وظائف إنتاجية وفرص عمل ذات قيمة عالية (Osikena & Ugur, 2016: 81)

لقد أظهر تحليل البنك الدولي أن زيادة الشمول المالي تؤدي إلى ارتفاع التوظيف و زيادة تأسيس المشاريع الجديدة و رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الشمول المالي بنسبة 1٪ إلى زيادة التوظيف بنسبة 0.7٪، والمشاريع الجديدة بنسبة 0.5٪، والناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3٪.

وكما هو معروف أن أي استثمار أو إنشاء عمل خاص يتطلب رأس مال أولي، وعندما تكون تكاليف بدء التشغيل مرتفعة، يتراجع رواد الأعمال، مما يقلل فرص التوظيف. وبالتالي، فإن محدودية الوصول إلى الائتمان تعيق إنشاء الشركات الجديدة وتفاقم مشكلة البطالة ومن ثم، يساهم الشمول المالي في تمكين رواد الأعمال من بدء أعمالهم الخاصة والنمو تدريجياً، ما يقلل البطالة ويخلق فرص عمل جديدة.

ورغم أن الشمول المالي يحد من حلقة الفقر والبطالة ويعزز التمكين المالي، وخلق فرص العمل، إذ يوفر التمويل للفقراء تسهيلات ائتمانية مناسبة ويخلق فرص عمل ذاتية لهم إلا أن الوصول إلى التمويل، خاصة للشركات الصغيرة، مرتبط بالابتكار وخلق الوظائف والنمو. (World Bank, 2022:29)

➤ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

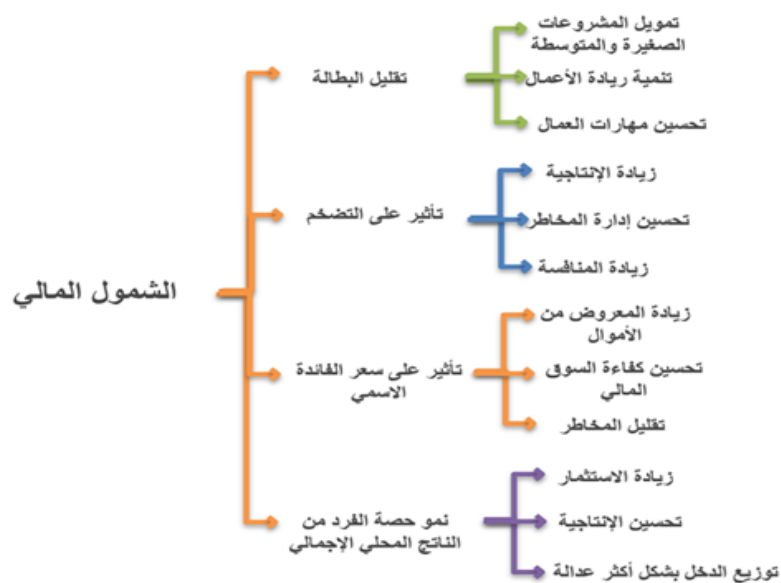
تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباط وثيقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وبالأخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فقد أظهر (Afonso & Blanco-Arana, 2024:28) بالاعتماد على بيانات الدول الأقل نمواً، أن تعزيز الشمول المالي عبر زيادة عدد الفروع المصرفية وتقليل تركيز البنوك يؤدي إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي. إذ أن الشمول المالي يرتبط إيجابياً بالنمو الاقتصادي، وإن كان حجم التأثير يختلف باختلاف مستوى تطور القطاع المالي. أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، والفروع المصرفية، والودائع والقروض يؤدي إلى تحسن ملموس في نصيب الفرد من الناتج المحلي. وبالمثل، أكدت دراسة (Kanga et al., 2022) التي أعدت على 137 دولة أن التكنولوجيا المالية وتوسع الشمول المالي يساهمان في تعزيز مستويات الدخل على المدى الطويل.

من منظور مالي، قدم (Levine 2005) مراجعة شاملة حول كيفية تأثير الأنظمة المالية ووظائفها المختلفة على قرارات الادخار والاستثمار، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وفقاً للاتي:

1. إنتاج معلومات مسبقة حول الاستثمارات المحتملة.
2. التحكم في الاستثمار وتطبيق الحوكمة المؤسسية.
3. التداول وتنويع وإدارة المخاطر.
4. تعبئة وتوحيد المدخرات.
5. تبادل السلع والخدمات.

تساهم هذه الوظائف في النمو الاقتصادي عبر تخصيص الموارد بكفاءة أكبر، وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري، وتسريع العمليات التكنولوجية. (Goyal et al., 2004) كما يمكن النظر إلى العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من منظور وظائف الوساطة المالية، التي تساعد على الحد من مشكلة عدم تكافؤ المعلومات، مما يسهل المعاملات ويعزز النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق وجد (Levine, Loayza, & Beck (2000) تأثيراً إيجابياً لتطوير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، كما أشاروا إلى أن الأنظمة القانونية والمحاسبية المتباينة تفسر اختلاف مستوى التطور المالي بين الدول (El-Bourainy, 2021:78)

ومن خلال المخطط (2) تتضح العلاقة التي تربط مؤشرات الشمول المالي بمؤشر البؤس الاقتصادي و مدى امكانية تأثير فرص الوصول الى الخدمات المالية على تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي.



مخطط (2) العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر البؤس الاقتصادي
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجانب النظري للبحث.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأنموذج البحث

أولاً: بيانات ومتغيرات البحث

اعتمد البحث على البيانات السنوية الصادرة عن البنك الدولي (World Bank Data)، الى جانب البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي ولغرض الحصول على نتائج دقيقة تم تحويلها الى بيانات ربع سنوية وفي هذا السياق تم اعتماد مؤشر البؤس الاقتصادي كمتغير تابع في الأنموذج القياسي، في حين اعتمد كل من عدد فروع البنوك التجارية، عدد ماكينات الصراف الآلي، الاستقرار السياسي وغياب العنف، ومؤشر نقاط البيع كمتغيرات مستقلة، وذلك خلال المدة من 2010 إلى 2023.

ولغرض تحليل أثر بعض مؤشرات الشمول المالي في مؤشر البؤس الاقتصادي للعراق، تم تبني منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لما تمتلكه من اختبارات قياسية لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج، حيث تتميز بقدرتها على تقديم تقديرات متسقة وفعالة، من خلال تضمين فترات الإبطاء المناسبة لكل متغير. مما يساهم ذلك في معالجة مشكلات عدم التجانس وتقليل التحيز الناتج عن التقلبات العشوائية، الأمر الذي يعزز دقة الأنموذج المقدر وموثوقيته. كما انها توفر مرونة وقدرة على تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آنٍ واحد. ووفقاً لما أشار إليه (Pesaran, 1999)، فإن إدراج فترات الإبطاء يساهم في استيعاب التأثيرات المتأخرة للمتغيرات، مما يساعد في الكشف عن العلاقات طويلة الأجل بين الظواهر الاقتصادية المختلفة.

لقد أشار Pesaran إلى أن منهجية ARDL تمتاز بإمكانية تطبيقها على السلاسل الزمنية بغض النظر عن خصائص تكاملها، سواء كانت مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو حتى في حال وجود مزيج من الحالتين، شريطة أن لا تكون أي من المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، لتجنب مشاكل التقدير غير الدقيق. وفي هذا السياق تؤكد الأدبيات القياسية على ضرورة أن يكون المتغير التابع متكاملًا من الدرجة الأولى لضمان الحصول على نتائج موثوقة (Nkoro & Uko, 2026: 66).

وانطلاقاً من أهداف هذا البحث، فقد تم اعتماد هذه المنهجية في صياغة المعادلة القياسية للأنموذج المقدر كما يأتي:

$$\begin{aligned} \Delta M1 = a_0 &+ \sum_{t=1}^r B_1 \Delta M1_{t-1} - \sum_{i=1}^r B_2 CB + \sum_{t=1}^r B_3 \Delta ATM \\ &+ \sum_{t=1}^r B_4 \Delta PV(-1) + \sum_{t=1}^r B_5 POE + \phi_1 M1_{t-1} \\ &- \phi_2 CB_{t-1} + \phi_3 ATM_{t-1} + \phi_4 \Delta PV(-1)_{t-1} + \phi_5 POE_{t-1} \\ &+ \varepsilon_t \dots \dots \end{aligned}$$

حيث إن :-

- 1- $M1$: يتمثل في المتغير المعتمد مؤشر البؤس الاقتصادي الذي يتضمن كل من البطالة + التضخم + سعر الفائدة الاسمي - نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعراق.
- 2- CB : عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص.
- 3- ATM : عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 شخص
- 4- POE : نقاط البيع

تشير نقاط البيع (POS)، أو ما يُعرف أحياناً بنقطة الشراء (POP)، إلى الأنظمة التي تُستخدم في إتمام المعاملات التجارية عبر الدفع الفوري مقابل السلع والخدمات. وتتيح هذه التقنية وصولاً مباشراً إلى الحسابات المصرفية المرتبطة ببطاقات الخصم والائتمان، مما يجعلها بديلاً فعالاً للنقد. كما تحتفظ بسجل تفصيلي للعمليات، مما يسهل التحقق من الأرصدة، وتسديد المدفوعات، وإجراء التحويلات بكفاءة. وبفضل انتشارها الواسع، أسهمت نقاط البيع في تقليص الاعتماد على النقد من خلال توفير مزايا مثل سهولة الاستخدام، الراحة، وتعزيز الأمان. (Bazza et al., 2023:65)

- 5- المتغير $PV(-1)$ هو اختصار لـ **Political Stability and Absence of Violence**، أي الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهو أحد مؤشرات حوكمة البنك الدولي. (Worldwide Governance Indicators – WGI). يقيس هذا المؤشر مدى احتمالية استقرار الأوضاع السياسية داخل الدولة وغياب العنف أو الإرهاب أو الانقلابات السياسية، ويعكس إدراك المخاطر التي قد تهدد الاستقرار الحكومي نتيجة أعمال العنف أو الإرهاب أو التغيرات السياسية المفاجئة. وقد تم اعتماد هذا المتغير في النموذج كمتغير ضابط لضبط أثر الاستقرار السياسي على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة المؤسسات على العمل والاستمرار دون تغييرات مفاجئة، مما يهيئ بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار. في المقابل، يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اضطرابات اقتصادية كلية تتمثل في تراجع الاستثمارات وتدفقات

رؤوس الأموال، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ما يزيد حالة عدم اليقين ويضعف القرارات الاستثمارية والادخارية (Aisen & Veiga, 2011). وتزداد خطورة عدم الاستقرار في الاقتصادات النامية، حيث يمكن أن يتسبب بخروج رؤوس الأموال، انخفاض الاحتياطيات الأجنبية، وتراجع قيمة العملة الوطنية. يتم قياس عدم الاستقرار السياسي عبر مؤشرات تشمل المظاهرات، الانقلابات السياسية، أعمال الشغب، ومعدل دوران الحكومات. كما يُستخدم مؤشر **Political and Legal Stability Indicator (PLL)**، لقياس درجة الاستقرار السياسي، وهو مؤشر مستمر يتراوح بين -2.5 و +2.5. تشير القيم الأعلى إلى مستوى أكبر من الاستقرار السياسي، بينما تدل القيم الأقل أو السالبة على ضعف الاستقرار وارتفاع مخاطر العنف السياسي أو الانقلابات. (Şeker, 2025).

ε_t :- حد الخطأ العشوائي.

a_0 :- الحد الثابت.

Δ :- تمثل الفرق الأول لقيم المتغير.

B1, B2, B3, B4, B5:- المرونات في الامد القصير.

$\phi_1, \phi_2, \phi_3, \phi_4, \phi_5$ المرونات في الامد الطويل.

R:- عدد فترات الأبطاء الزمني المثلثي للانموذج.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اختبار ديكي-فولر الموسع: بما ينسجم مع أهداف البحث، تقتضي الخطوة الأولى اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للتحقق من وجود جذر وحدوي. وتُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً للحصول على تقديرات ذات مصداقية واتساق، وتجنب الوقوع في علاقات انحدار زائفة بين المتغيرات. تشير الاستقرارية إلى ثبات المتوسط والتباين عبر الزمن، مع ميل القيم للتذبذب حول المتوسط وتراجع الارتباط الذاتي بسرعة مع اتساع الفجوة الزمنية. (Enders, 2014:145) أظهرت نتائج الاختبار أن المتغيرات غير مستقرة في المستوى (مع وجود الحد الثابت والاتجاه)، إذ كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، مما يدعم فرضية عدم الاستقرار. وبعد أخذ الفروق الأولى أصبحت السلاسل مستقرة، أي أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1).

جدول (1) :- اختبار استقرارية المتغيرات الاقتصادية (ديكي فوللر) عند الفرق الأول

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة 10%	القيمة الحرجة 1%	الاحتمالية
CB-عدد فروع البنوك التجارية					
ثابت	-7.546980	-2.916565	-2.596116	-3.557471	0.0000
ثابت واتجاه عام	-7.499602	-3.495294	-3.176618	-4.137279	0.0000
- عدد ماكينات الصرف الآلي ATM^(*)					
ثابت	-4.587595	-2.918777	-2.597286	-3.562669	0.0005
ثابت واتجاه عام	-6.28632	-3.498692	-3.178577	-4.144583	0.0000
PV-الاستقرار السياسي وغياب العنف					
ثابت	-7.220290	-2.916565	-2.596116	-3.557471	0.0000
ثابت واتجاه عام	-7.536658	-3.495294	-3.176618	-4.137279	0.0000
نقاط البيع POE					
ثابت	-7.221028	-2.916565	-2.596116	-3.557471	0.0000
ثابت واتجاه عام	-7.161030	-3.495294	-3.176618	-4.137279	0.0000
M1 -مؤشر البؤس الاقتصادي					
ثابت	-5.288889	-2.925169	-2.600658	-3.577722	0.0001
ثابت واتجاه عام	-5.227637	-3.508507	-3.184229	-4.165755	0.0005

- x2^(*) عند فترة ابطاء (2).

- باقي المتغيرات فترة الإبطاء تلقائية.
- المصدر :- مخرجات برنامج 13 Eviews.

يوضح الجدول (1) القيم المحسوبة للمتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة، وهي: فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص (CB)، وماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف شخص (ATM)، استناداً إلى بيانات البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV) ونقاط البيع (POE). تم اختبار استقرارية هذه المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وأظهرت النتائج أنه بعد أخذ الفرق الأول، كانت القيم المحسوبة أصغر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1% و5% و10%. ويشير هذا إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، وبناءً عليه تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد استقرار السلاسل الزمنية.

استناداً إلى هذه النتائج، نستنتج أن متغيرات البحث خالية من جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة (1).¹

ثانياً. نتائج الاختبارات التشخيصية

لبيان كفاءة النموذج التقديري ARDL، وعدم التحيز في نتائج التقدير سوف يتم إجراء الاختبارات التشخيصية لكل من الارتباط الذاتي المتسلسل وتجانس البواقي والتباين.

➤ الارتباط الذاتي المتسلسل

تبين من نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test) في الجدول (2) أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.0898) وهي أكبر من 5%، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ البواقي ونرفض الفرضية البديلة. وقد تم اختيار خاصية Newey- West-Bartlett، لتصحيح الانحرافات المعيارية لمعاملات النموذج بما يتناسب مع مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل وعدم تجانس التباين.

لقد تم إنشاء هذا الاختبار من قبل (Newey and west-1987)، في برنامج EViews للتخلص من كلا المشكلتين (Autocorrelation)-(Heteroskedasticity) إذ تعطي مخرجات أكثر مصداقية عند ظهور الانحرافات في البواقي. (Newey and West, 1987, 1-5)

جدول (2): نتائج مشكلة وجود الارتباط الذاتي المتسلسل

إحصائية F	الاحتمالية
1.9947903	0.0898

- المصدر: - مخرجات برنامج Eviews 13

➤ اختبار مشكلة عدم التجانس التباين

فيما يخص اختبار مشكلة عدم تجانس التباين فان الجدول (3) يبين لنا ان قيمة (F) الاحتمالية، قد بلغت (0,201464)، بدلالة اختبار Heteroskedasticity Test - Arch، اذ بلغت القيمة الاحتمالية لعينة البحث (0.6554) وهي اكبر من 5%، وبذلك سيتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد تجانس البواقي وخلوها من اختلاف التباين .

جدول (3):- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

الاحتمالية	إحصائية F
0.6554	0.201464

المصدر:- مخرجات برنامج Evewis 13

➤ تحديد فترة الابطاء المثلى

ضمن منهجية ARDL قد تختلف فترات التباطؤ للسلاسل الزمنية للأنموذج المقدر، وعلى وفق ذلك يتطلب منا اختيار فترة الابطاء المثلى لضمان دقة نتائج الاختبار وتجنب التقدير المتحيز للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفي انموذجنا تم اختيار فترة الابطاء المثلى وفقاً لمعيار AIC، إذ تم اختيار الانموذج الذي يمثل اقل قيمة معيارية، وتم اختيار القيم المتباطئة وتمثلت في النتيجة (1,0,0,2,0)، وبعد اختيار فترة الابطاء للأنموذج، سوف ننقل الى بيان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الأنموذج المقدر وعلى النحو الآتي :-

تختلف فترات التباطؤ بين السلاسل الزمنية في نموذج ARDL، مما يقتضي اختيار فترة الإبطاء المثلى لضمان دقة النتائج وتجنب التقدير المتحيز لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة في هذا البحث، تم تحديد فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار Akaike (AIC)، إذ جرى اختيار الأنموذج الذي يحقق أدنى قيمة معيارية. ووفقاً لذلك، تم اعتماد فترات الإبطاء (1,0,0,2,0). وبعد تحديد الفترات المناسبة، جرى الانتقال إلى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج المقدر وعلى النحو الآتي:

➤ اختبار الحدود

تتيح منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة زمنياً ARDL، إمكانية اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبما ان جميع متغيرات الانموذج، محل البحث قد استقرت عند الفرق الأول (1) في اختبار الاستقرار حسب ديكي فولر المطور، وبناءً عليه تم تطبيق اختبار (Bounds Test) لبيان فيما إذا كانت هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، اذ يستند هذا الاختبار على قيمة F الإحصائية المحسوبة ومقارنتها مع القيم الجدولية، لبيان قبول او رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية محل البحث على العكس من الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث في الاجل الطويل وعلى النحو الآتي:

جدول (4) :- اختبار Bounds Test لعلاقة التوازن طويل الاجل بين متغيرات الانموذج

قيمة F الإحصائية					
5.9917121					
%10		%5		%1	
1(0)	1(1)	1(0)	1 (1)	1(0)	1(1)
2.614	3.746	3.136	4.416	4.306	5.874
2.578	3.71	3.068	4.334	4.244	5.726
2.450	3.520	02.86	4.010	3.74	05.06

- المصدر:- مخرجات 13 EViews.

تشير معطيات الجدول (4) إلى أن قيمة اختبار F المحتسبة ضمن إطار اختبار الحدود (Bounds Test) بلغت (5.9917121)، وهي أعلى من القيم الجدولية للحددين الأعلى والأدنى عند جميع مستويات المعنوية. وبناءً على هذه النتيجة، نرفض فرضية عدم التنفي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج، ونعتمد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات خلال مدة البحث.

➤ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

في سياق منهجية ARDL، يُستخدم اختبار تصحيح حد الخطأ (Error Correction Model - ECM) لقياس العلاقات قصيرة الأجل بين المتغيرات. ويُشتق هذا الأنموذج من صيغة الفرق الأول للمتغيرات، ولتباطؤ فترة زمنية واحدة حيث يرمز له (MI-1) ويُستخدم لقياس سرعة تصحيح الاختلال بين الأجلين القصير والطويل. ومن الشروط الأساسية لصحة هذا الأنموذج أن تكون معلمة تصحيح حد الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً.

من خلال معطيات الجدول (5) تتبين لنا نتائج العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الانموذج المقدر. اذ تم اعتماد أفضل صيغة للأنموذج بوجود الثابت، مع إدخال متغير وهي ابتداءً من عام 2016، للدلالة عن تأثير الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. فقد شهد العراق صدمة حادة عام 2014 نتيجة دخول تنظيم داعش، مما انعكس بشكل سلبي على مختلف قطاعات وانشطة الاقتصاد القومي. غير أن المرحلة اللاحقة تميزت بحدوث تغير نسبي في المسار الاقتصادي مع تحسن أسعار النفط وتحرير المدن الرئيسة وانطلاقاً من ذلك، يوضح الجدول (5) نتائج أنموذج تصحيح حد الخطأ (ECM) الذي يبين آلية التوازن بين المدى القصير والمدى الطويل.

جدول (5) :- نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل لمتغيرات البحث

0.0000	-4.650939	-0.450367	MI-1
0.0007	-3.661541	-16.80008	CB**
0.0014	3.409180	1.508682	ATM**
0.0000	4.522546	28.43533	PV-1
0.0002	3.993006	2.911612	POE**
0.0010	3.520285	22.78591	D(PV)
0.0728	1.8373458	-8.959944	D(PV-1)
0.0001	-4.297494	-33.12635	@After("2016 q1")
0.0001	4.326195	146.5532	C

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 13

يظهر الجدول (5) بان معلمة حد تصحيح الخطأ (MI-1) قد جاءت بقيمة متوقعة سالبة تقدر (-0.450367) ولتباطؤ فترة زمنية واحدة وبالفارق الأول، وذات دلالة احصائية بلغت (0.000)، وهذا يدل على ان هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات الشمول المالي (CB,ATM,PV,POE) والمتغير التابع (MI) مؤشر البؤس الاقتصادي، أي ان سرعة العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل هي 45% من الزمن، ومن ثم يلزم العودة الى الوضع التوازني بعد (6 اشهر و 7 أيام) وهو الزمن اللازم لتجاوز الصدمة في الاجل القصير .

اما معامل المرونة للمتغير (CB** عدد فروع البنوك التجارية) فقد قدرت معلمته ب (-16.80008)، وجاءت إشارته سالبة وذات دلالة إحصائية بلغت (0.0007)، مما يؤكد وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع البؤس الاقتصادي، مما يدل على ان تزايد انتشار فروع البنوك التجارية في العراق بمقدار وحدة واحدة من شأنه العمل على تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (16.8) وحدة، مما يعني أن زيادة فروع البنوك يؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي. ويعكس ذلك قدرة البنوك على توسيع الشمول المالي في العراق، حيث يسهم انتشار الفروع في تسهيل الوصول إلى الائتمان وخدمات الادخار، مما يعزز فرص العمل ويخفض البطالة، ويخفف الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع السيولة النقدية في الأسواق، ويزيد نصيب الفرد من الدخل. كما أن تعزيز التغطية المصرفية في مختلف المحافظات العراقية يمكن أن يؤثر على سعر الفائدة، ويقوي دور السياسة النقدية في دعم التنمية الاقتصادية. وعليه، فإن زيادة عدد فروع البنوك التجارية في العراق تعد أداة فعالة للحد من البؤس الاقتصادي وتحسين مؤشرات الرفاهية العامة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج

دراسة (Bruhn & Love, 2014) التي بينت ان افتتاح بنوك تجارية جديدة وزيادة الوصول إلى الائتمان بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفض، تؤدي إلى تحسين مستويات الدخل، والاستثمار في الأعمال غير الرسمية، وتقليل معدل البطالة. اما بالنسبة لمعامل المرونة للمتغير (**ATM عدد ماكينات الصراف الآلي)، فقد قدرت ب(1.508682) وجاءت اشارته موجبة ومعنوية، أي ان زيادة وحدة واحدة في ماكينات الصرف الآلي يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (1.51%) وحدة، وان زيادة ماكينات الصرف الآلي تسهم في الوصول النقدي وبالتالي ارتفاع السيولة النقدية في الأسواق قبل ان يكون هنالك تحسن في الانتاج المحلي وأيضا في نصيب الفرد منه، اذ يعاني اقتصاد البلاد من نقص وقيود في العرض ومن هذه القيود الاستقرار الأمني والسياسي، بالإضافة إلى استيرادات السلع الأجنبية والبطالة، وضعف البيئة التحتية إذ ان ارتفاع الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع التضخم مؤقتا مما ينعكس على مؤشر البؤس الاقتصادي في الاجل القصير. الا انه يتوقع في الاجل الطويل ان يكون له اثر إيجابي على نصيب الفرد وتخفيض البؤس الاقتصادي. تأتي هذه النتيجة متوافقة مع ادبيات الشمول المالي ومنها دراسة كل من (Bruhn & Love, 2014; Barboni et al., 2021) وبالرجوع إلى استكمال تحليل نتائج المدى القصير فيما يخص المتغير (PV-1) الاستقرار السياسي وغياب العنف)، والمتباطئ لفترة زمنية واحدة في الاجل القصير يتبين ان قيمة معامل المرونة قد بلغ (28.43533)، وبإشارة موجبة وذات احتمالية بلغت (0.0000)، وهذا يدل على ان تحسن الاستقرار السياسي وغياب العنف بوحدة واحدة يسهم في ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (28.4%)، كما و أظهرت نتائج البحث ان معامل المرونة لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف عند التباطؤ الأول D(PV) قد بلغ (22.78591) وذات إشارة موجبة، أي ان الاستقرار السياسي وغياب العنف عند التباطؤ الأول له علاقة طردية مع المتغير التابع مما يدل على ان التحسن النسبي في الاستقرار السياسي وغياب العنف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (22%) في العراق، سواء في حال وجود تباطؤ او بدونه، كما لم تظهر معنوية متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف ((D(PV-1)، المتباطئ زمنيا عند الفرق الأول في انموذج الاجل القصير.

في حالة الاقتصاد العراقي تتسم العلاقة بين الاستقرار السياسي ورفاهية الأفراد بعدم الثبات في المدى الطويل، فبالرغم من زيادة حصة الفرد من الناتج وانخفاض البطالة على المدى القصير الا ان هذا الاثر يتلاشى على المدى الطويل. حيث ان زيادة الاستقرار السياسي قد تدعم النمو الاقتصادي في المدى القصير، إلا أنها لا تضمن تأثيرا كبيرا ومستداماً على المدى الطويل، وهذا ما يشير إلى ان الاستقرار السياسي وحده ليس كافيا لضمان نمو مستدام، في ظل غياب سياسات اقتصادية هيكلية، واستثمارات منتظمة، وإصلاحات مستدامة تدعم الإنتاجية وتقلل من البطالة والتضخم. فبالرغم من ان العراق في السنوات القليلة الماضية حقق نوعا من الاستقرار السياسي النسبي، ما أسهم في تقليل بعض مستويات الفوضى وخلق بيئة أكثر أمانا للاستثمار والإنتاج. الا ان المخاوف والفوضى السياسية والادارية مازالت قائمة، نتيجة التحديات الأمنية والسياسية المستمرة، والتوترات الإقليمية، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية طويلة الأمد، مما يجعل الاستقرار هشاً وغير مضمون على المدى الطويل

ومن جانب اخر فان تحسن الاستقرار الأمني بعد سنة 2016، رافقه انفاق حكومي استهلاكي بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية الخاضعة للتقلبات في اسعار النفط دون التوسع في الطاقة الإنتاجية او تطبيق الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، مما تسبب ذلك في زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع معدلات البطالة لهذا السبب فان الاستقرار السياسي وغياب العنف في الاجل القصير اظهر تأثيراً شكلياً على رفاهية الفرد اذ ارتبط بتزايد الضغوط التضخمية خاصة مع ما تم اعتماده من تخفيض في قيمة العملة المحلية، وهذه النتيجة تتسق مع دراسة البنك الدولي (The World bank, 2022) أظهرت نتائج تقدير معامل المرونة للمتغير (POE) عدد نقاط البيع في الأجل القصير قيمة قدرها (2.911612)، وجاءت بدلالة إحصائية ومعنوية، وذات علاقة طردية مع مؤشر البؤس الاقتصادي. ووفقا لذلك فأن زيادة عدد نقاط البيع

بوحدة واحدة من شأنه أحداث زيادة في مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (2.91%) يعزى ذلك إلى أن انتشار أجهزة نقاط البيع يمثل امتداداً سريعاً لقدرة الأفراد على إجراء المعاملات الاستهلاكية، مثل السحب والتحويلات، إلا أن هذه القفزة الرقمية لم تسهم بشكل فعال في تخفيف الفقر والبطالة. ويعزى السبب إلى أن توسع النظام المالي لم يقتصر بتطوير رأس المال البشري أو بسياسات توزيع فعالة، مما يجعل الأثر الاقتصادي محدوداً، ولا يحقق تأثيراً مباشراً في خفض البطالة والفقر أو تقليل معدلات التضخم، إلا إذا ارتبط بإجراءات إصلاحية مستدامة في مجالات التعليم والعدالة المؤسسية (Hasan & Al Azzawi, 2023,4-5)

أما المتغير الوهمي ("2016" after)، فقد تم إدخاله في الانموذج للأجل القصير على اعتبار أن العراق قد تعرض لصدمات عديدة، أبرزها إحتلال تنظيم داعش لعدد من المدن العراقية في عام 2014 وقد بلغت القيمة المقدرة لهذا المتغير (33.12635-)، وكانت إشارته سالبة وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن مؤشر البؤس الاقتصادي قد انخفض بمقدار (33%) مقارنة بما كان متوقعاً من الأنموذج دون هذه الصدمة، وعلى المستوى الطبيعي للمتغيرات الأخرى المستخدمة في البحث. ويعزى هذا الانخفاض إلى الانكماش الاقتصادي الذي شهده العراق في تلك الفترة، والذي أدى إلى تراجع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الطلب الكلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Blanchard & Johnson, 2013) حول الصدمات الاقتصادية الحادة، حيث عادة ما ترتبط هذه الصدمات بانخفاض معدلات التضخم، وهو ما ينعكس بشكل عكسي على المؤشرات المركبة، بما في ذلك مؤشر البؤس الاقتصادي.

ثالثاً: نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في البحث من خلال تقدير وتحليل انموذج معامل تصحيح حد الخطأ والذي يشمل العلاقة الديناميكية في الاجل القصير، يتطلب الانتقال الى مرحلة قياس علاقة التوازن طويل الاجل، لغرض تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

جدول (6) :- نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل ضمن منهجية Ardl

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t	الاحتمالية
CB	-37.30306	-3.463015	0.0011
ATM	3.349892	3.526649	0.0009
PV (-1)	63.138084	4.267498	0.0001
POE	6.464970	4.529935	0.0000

المصدر:- مخرجات برنامج Eviews 13

يبين الجدول (6) نتائج تقدير معاملات العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في البحث ضمن منهجية (ARDL) إذ أظهر المتغير (CB) عدد فروع البنوك التجارية (معنوية إحصائية مع مؤشر البؤس الاقتصادي، إذ قدر معامل المرونة لعدد فروع البنوك التجارية بـ (-37.30306) وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أن زيادة كثافة عدد البنوك التجارية بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (37.30%). وتنعكس الإشارة السالبة في كلا الأجلين، القصير والطويل، التحسن النسبي في مدى توسع الشمول المالي ويظهر

اثراً جيداً في مؤشر البؤس الاقتصادي. لكن وعلى الرغم من زيادة عدد فروع البنوك التجارية من (881) فرعاً في عام 2019 إلى (884) فرعاً في عام 2020، إلا أن العراق ما زال يعاني من ضعف انتشار فروع البنوك التجارية نتيجة نقص البنية التحتية اللازمة لإنشاء نظام مصرفي متين يعزز الشمول المالي، كما وتسببت العقوبات الأمريكية المفروضة على القطاع المصرفي في العراق إلى جانب توجهات السياسة النقدية في الرقابة على أداء البنوك إلى تراجع عدد فروع البنوك إلى (876) فرعاً في عام 2022.

أما معامل المرونة لعدد ماكينات الصرف الآلي (ATM) فقد أكد معنويته وأعطى إشارة موجبة، حيث بلغت قيمة معامل المرونة (3.349892)، وتطابق اتجاه الإشارة مع الأجل القصير. وتعكس هذه النتيجة واقع الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة 2010-2023، خاصة في ظل الصدمات الاقتصادية والأمنية مثل أزمة تنظيم داعش في 2014 وجائحة كوفيد - 19 عام 2020. هذه أدت الأزمات إلى توقف العديد من المؤسسات المصرفية، ما دفع البنوك إلى توسيع استخدام ماكينات الصرف الآلي لتعويض النقص في البنوك التقليدية وتلبية الطلب النقدي المرتفع. ومع ذلك، لم يساهم هذا التوسع في تحسين مستويات مؤشر البؤس الاقتصادي المرتفع، نظراً لمعدلات البطالة المرتفعة واستمرار الضغوط التضخمية وعدم تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فإن الإشارة الموجبة تعكس التكيف البنكي مع الصدمات وليس سبباً مباشراً لارتفاع البؤس الاقتصادي. (World Bank, 2023, 24-26)

وبالنسبة للمتغير (PV-1) الاستقرار السياسي وغياب العنف، فقد قدر معامل المرونة بـ (63.13808) مع دلالة إحصائية عالية (0.0001)، وإشارته موجبة، مطابقة لتقديرات الأجل القصير. أي أن زيادة الاستقرار السياسي وغياب العنف بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (63.13%). ويعزى ذلك إلى أن التحسن في الاستقرار السياسي وغياب العنف بين 2010 و2023 لم يُترجم بشكل شامل إلى تحسن الظروف الاقتصادية، نظراً لاستمرار تحديات الفساد الإداري والاعتماد على النفط في إدارة الاقتصاد، وضعف الحوكمة والشفافية، مما يؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية واستقرار الاقتصاد. (Iraq Economic Monitor, 2023) (World Bank, 2023, 16)

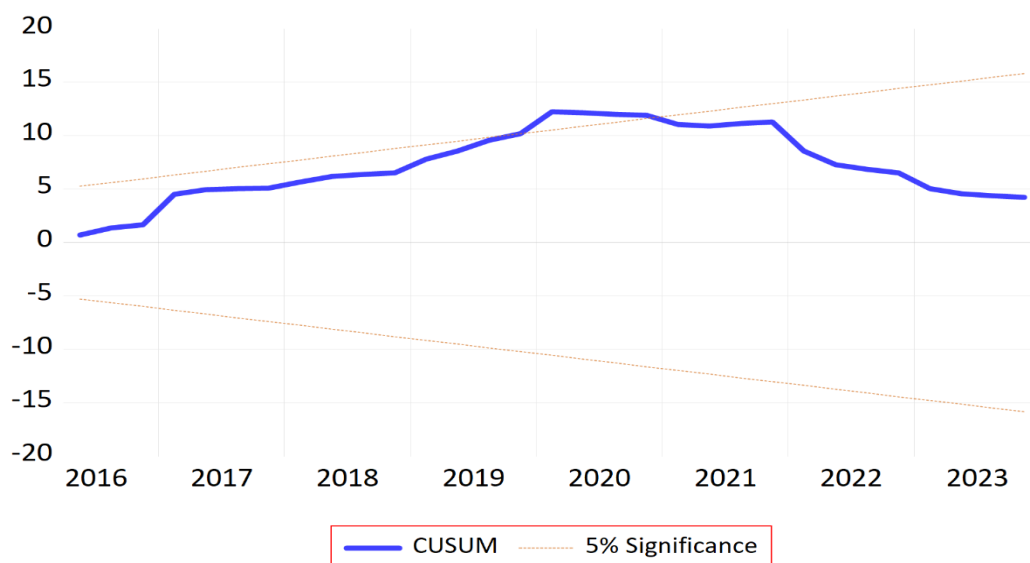
أما المتغير (POE - عدد نقاط البيع، فقد قدر معامل المرونة بـ (6.464970) ومعنويته الإحصائية بلغت (0.0000)، وأظهرت العلاقة بين نقاط البيع ومؤشر البؤس الاقتصادي علاقة طردية، أي أن زيادة نقاط البيع بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (6.46%). وتعكس هذه الإشارة الموجبة حقيقة أن التوسع الرقمي في المعاملات المالية لم يُترجم إلى تحسين مستويات المعيشة أو خفض معدلات التضخم، بل كان التركيز على المعاملات الاستهلاكية اليومية مثل التحويلات والدفع، دون تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الحد من البطالة ورفع نصيب الفرد من الدخل. كما تواجه الشمول المالي في العراق تحديات تتعلق بملكية الحسابات واستخداماتها، نقص المعرفة المالية، سيطرة المصارف الحكومية على النشاط المالي، والحوافز الاجتماعية أمام شمول المرأة، مما أعاق تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة (البنك المركزي العراقي، 2024: 3-5).

رابعاً: نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات انموذج ARDL

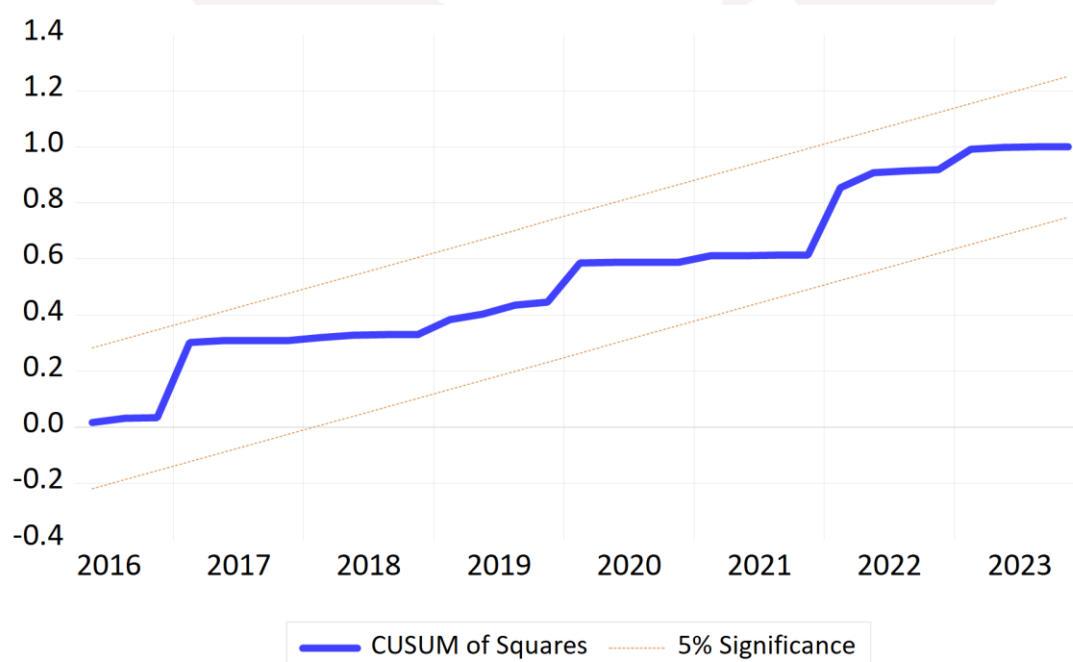
يُستخدم اختبار (CUSUM) للكشف عن أي تغيرات هيكلية محتملة في معالم الأنموذج خلال مدة البحث. فإذا كانت إحصائية الاختبار تقع ضمن الحدود الحرجة، فإن ذلك يشير إلى استقرار معاملات النموذج، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة. أما اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) فيُستخدم لتقييم استقرار تباين الأخطاء (Residual Variance)، إذ يدل بقاء الإحصائية ضمن الحدود الحرجة على ثبات التباين واستقرار النموذج، وخلوه من التغيرات الهيكلية خلال مدة البحث.

تتحقق الاستقرارية الهيكلية للمعاملات عندما يقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار داخل الحدود الحرجة، أي عندما يكون منحى الأخطاء ضمن نطاق انحرافين معياريين. (LU et al., 2008, p.240) ومن خلال معطيات الشكل (2)، يتضح أن الخط الوسطي بقي داخل الحدود الحرجة طوال مدة البحث، باستثناء المدة 2019-2020، التي شهد فيها الاقتصاد العراقي أزمتين متزامنتين تمثلتا في جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط. ويلاحظ من الشكل أن الخط الأزرق اقترب من الحدود الحرجة في تلك المدة، مما يشير إلى حالة عدم استقرار مؤقتة، إلا أنه عاد لاحقاً إلى داخل الحدود الحرجة. وبناءً على ذلك، تُرفض فرضية العدم (عدم الاستقرار) وتُقبل الفرضية البديلة التي تؤكد استقرار معاملات النموذج المقدر خلال فترة البحث.

أما نتائج الشكل (3)، فتُظهر أن خط (CUSUM of Squares) بقي داخل حدود الثقة طوال فترة البحث دون أن يتجاوز الحدين العلوي أو السفلي، مما يدل على استقرار تباين الأخطاء. ووفقاً للتفسير الاقتصادي، فإن هذا يشير إلى غياب أي تغير هيكلية في العلاقة بين متغيرات البحث، وأن المتغيرات المستقلة حافظت على قوتها التفسيرية خلال مدة البحث. وفي إطار تحليل الاستقرار الهيكلي، تمثل الخطوط الداخلية تقديرات معاملات المتغيرات عبر الزمن، في حين تعبر الخطوط الخارجية عن حدود الثقة حول تلك التقديرات. وبما أن هذه التقديرات لم تُظهر اختلافاً معنوياً مع مرور الزمن، يمكن القول إن الأنموذج القياسي يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستقرار، مما يجعله موثقاً لأغراض التنبؤ وصنع السياسات الاقتصادية المستندة إلى نتائجه.



شكل (2) :- المجموع التراكمي للبواقي
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13



شكل (3) المجموع التراكمي لمربعات البواقي
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

1- وفقاً للنتائج الخاصة بالجانب القياسي ، من الواضح ان بيئة الاقتصاد العراقي، ما تزال غير مهيئة لانتشار الشمول المالي بالشكل المطلوب، إذ يعاني كل من جانبي العرض و الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية من ضعف. رغم ماتم اعتماده من سياسات واستراتيجيات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والنهوض بالقطاع المصرفي عبر توسيع نطاق الخدمات لتشمل الفئات غير المشمولة، إلا أن هذه الجهود لم تُترجم إلى نتائج ملموسة بسبب غياب التركيز الكافي على معالجة معوقات جانبي الطلب والعرض معاً، مما يعكس محدودية فرص تحقيق شمول مالي فعال في العراق.

2- ان السعي لتوفير قدر مناسب من متطلبات الشمول المالي رغم اهميته، ليس كافياً لتحقيق النمو المستدام وخفض معدلات البطالة والتضخم، ففي ظل ضعف التنسيق بين آليات و ادوات الشمول المالي والسياسات المالية والنقدية المتبعة في الاقتصاد العراقي يصعب على وسائل الشمول المالي احداث تأثير ملحوظ من شأنه خفض مؤشر البؤس الاقتصادي فالشمول المالي وحده غير قادر على ضبط التضخم، وتشجيع الاستثمار، وزيادة فرص العمل والتوظيف لامتنعاص البطالة مالم تدعم جهوده بسياسات مالية ونقدية ذات كفاءة وفاعلية

3- في سياق الواقع الاقتصادي والوضع السياسي في العراق خلال مدة البحث التي شهدت اوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة في سنوات عديدة، مما اثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة مشروعات كبيرة كثيفة رأس المال، مما ساهم في استمرار ارتفاع مؤشرات البؤس الاقتصادي رغم الاستقرار الظاهر.

4- اظهر البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ للمتغير التابع مؤشر البؤس الاقتصادي (-0.450367) بإشارة سالبة ذات دلالة احصائية ومعنوية وبصيغة الفرق الأول. وضمن هذه النتيجة تشير العلاقة العكسية إلى أن أي انحراف قصير الأجل عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه تدريجياً عبر الزمن، بما يعكس طبيعة الاستجابة الاقتصادية للصدمات. كما وتوضح النتائج أن الصدمات قصيرة الأجل في الاقتصاد العراقي تستغرق فترة تساوي فصلين من السنة لإعادة التوازن طويل الأجل، أي ما يعادل نحو 6 أشهر و 7 أيام (السلاسل الزمنية لبيانات البحث ربع سنوية). ونستدل من ذلك أن بعض الصدمات قصيرة الأجل، مثل التغيرات في عدد فروع البنوك التجارية او تزايد عدد اجهزة الصراف الآلي او نقاط البيع، لا يتم امتصاصها فوراً، بل تتطلب سياسات داعمة لتعزيز قدرة الاقتصاد على الاستجابة للتطور في النظام المالي.

اما فيما يخص قيمة معاملات المرونة للمتغيرات (ATM، PV، POE) فقد ظهرت معنوية وإشارة موجبة مما يؤكد ان العلاقة التوازنية طويلة الاجل لمتغيرات البحث تفسر التغيرات في مؤشر البؤس الاقتصادي خلال مدة البحث.

5- معامل المرونة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية جاء بإشارة سالبة، مما يفسر أن زيادة فرع مصرفي واحد من شأنه العمل على انخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي بمقدار (16.8) وحدة. هذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا يؤكد الدور الإيجابي للتوسع في انتشار الفروع المصرفية في خفض معدلات التضخم والبطالة وتحسين مستوى المعيشة. وبالرجوع الى البيانات الخاصة بمسار تطور اعداد الفروع المصرفية ونطاق انتشارها يتبين أن عدد الفروع الحالية لا يتناسب مع حجم السكان و متطلبات التوسع الاقتصادي في العراق.

6- ان زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في العراق كان ذو علاقة طردية مع مؤشر البؤس الاقتصادي وهذا لا يعني أن الشمول المالي يلحق الضرر بالاقتصاد ، بل تقف وراء ذلك عوامل عديدة منها سياق التطبيق، جودة المؤسسات، ومستوى الاستعداد الاقتصادي هذه الامور تلعب دورا حاسما في اقتصاد نامي وريعي كالاقتصاد العراقي إذ قد يؤدي التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات دون أن يتزامن ذلك مع زيادة في الإنتاجية، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، قد يخلق التوسع في الادوات والوسائل دون ان يوافق ذلك توافر بنية تحتية زيادة في الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين محافظات ومناطق العراق كافة مما يرفع بذلك من معدلات التضخم ويخفض من حصة الفرد من الناتج. اي أن الشمول المالي في العراق لا يزال يعاني من فجوة بين البنية التحتية المالية المتاحة والاستخدام الفعلي لها.

7- الشمول المالي في العراق خلال المرحلة الحالية يتميز بطابع شكلي حيث ان زيادة أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، لم تساهم في خفض معدلات التضخم أو البطالة. حيث أن امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية لا يقترن بالاستخدام الفعّال لهذه الحسابات في الأنشطة الاقتصادية أو في التعاملات اليومية، بل يقتصر في الغالب على استلام الرواتب أو تنفيذ بعض التحويلات المحدودة. وهذا يعكس غياب الدور الفاعل للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتنشيط التداول المالي.

ثانياً: التوصيات

- 1- اكثر ما يحتاجه النظام النقدي والمالي في العراق هو تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، لضمان توسيع نطاق التعاملات المالية ليشمل أكبر عدد ممكن من السكان، مع رفع كفاءة استخدام أدوات الشمول المالي والتكنولوجية الرقمية. وفي هذا السياق يصبح من الضروري ايجاد وسائل وحواجز تدفع الافراد الى التوجه نحو قنوات الاستثمار والانتاج. على ان تتم ادارة هذه الحواجز وتنسيقها تحت اشراف البنك المركزي.
- 2- العمل على توفير قنوات استثمارية وادخارية تلائم جميع الشرائح داخل المجتمع ليتمكن الافراد من الاستفادة من مزايا الشول المالي ولتحقيق ذلك يتطلب من الجهات المعنية العمل على تعزيز الاستقرار الموسمي والسياسي فضعف الثقة بالجهاز المصرفي وبمؤسساته يعيق من فاعلية ادوات الشمول المالي ويقلل من اثرها في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق.
- 3- العمل على تنمية وتطوير البنية التحتية بشكل يواكب متطلبات جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية ويضمن تقليص الفجوة المالية القائمة سواء بين النساء والرجال او بين المناطق الحضرية والريفية.
- 4- لضمان تحقيق رفاهية اقتصادية وتحقيق تقدم ملموس في اهداف التنمية المستدامة يتطلب ضبط التضخم عند معدلات مقبولة فمعدلات التضخم العالية تعيق فاعلية ادوات الشمول المالي.
- 5- انشاء منصة رقمية شاملة تتابع مسار اداء الادوات الرقمية، بشكل تظهر تاثير هذه الادوات بشفافية على الاقتصاد الحقيقي، سيساهم ذلك في تحديد اي القطاعات او المناطق اكثر حاجة للتدخل الامر الذي سيضمن الى حد ما الاستخدام الجيد للادوات الرقمية مما ينعكس ذلك على بعض المتغيرات مثل البطالة والتضخم. :

➤ المصادر العربية

1. لفته ، محمد طارق، ولفته بيداء ستار، 2019، "دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، العدد الخاص بالمؤتمر الوطني الرابع للدراسات العليا .
2. المياحي، مروة محمد، (2024). أثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010-2022. المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الكوت الجامعة، عدد خاص، 317-331.
3. البنك المركزي العراقي، " الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029"، جمهورية العراق. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-175032935790667.pdf>
4. تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات من (2010-2024)

المصادر الاجنبية

- 1- Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011). *How does political instability affect economic growth?* (IMF Working Paper No. WP/11/12). International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp1112.pdf>
- 2- Bazza, M. I., Oghoyone, A. S., Dibal, J. P., & Ibrahim, Y. (2023). POS and financial inclusion in Maiduguri Metropolitan Council, Borno State, Nigeria. *International Journal of African Research and Sustainability Studies (IJARSS)*, 2(2), 1-12. <https://doi.org/10.11616/asbi.1144140>
- 3- Blanchard, Olivier, and Johnson, David ,(2013), "Macroeconomics" (6th ed.), Harlow: Pearson. <https://home.ufam.edu.br/andersonlfc/Macrol/Livro%20Macro.pdf>
- 4- Bruhn, Miriam & Love, Inessa (2014). *The real impact of improved access to finance: Evidence from Mexico*. Journal of Finance, Vol- 69 No (3). <https://doi.org/10.1111/jofi.12091>
- 5- Büyüksarıkulak, A. M., & Suluk, S. (2022). The misery index: An evaluation on Fragile Five countries (*Sefalet Endeksi: Kırılgan Beşli Ülkeler Üzerine Bir Değerlendirme*). *Abant Sosyal Bilimler Dergisi / Journal of Abant Social Sciences*, 22(3) <https://doi.org/10.11616/asbi.1144140>
- 6- Cayton, P. J. (2019). *Forecasting extreme economic misery indices*. Paper presented at the 14th National Convention on Statistics (NCS), Crowne Plaza Manila Galleria, Quezon City, Philippines
- 7- El-Bourainy, M., Salah, A., & ElSherif, M. (2021). *The impact of financial inclusion on unemployment rate in developing countries*. International Journal of Economics and Financial Issues, 11(1), <http://www.econjournals.com>
- 8- Enders, W. (2014). *Applied Econometric Time Series* (4th ed.). Hoboken, NJ: Wiley.

- 9- Han, S., Qian, C., Adam, N. A., Karimov, N., & Zhang, W. (2025). Understanding the relationship: Financial inclusion's influence on bank stability in emerging economies. *Energy Strategy Reviews*, 61, 101791. <https://doi.org/10.1016/j.esr.2025.101791>
- 10- Han, S., Qian, C., Adam, N. A., Karimov, N., & Zhang, W. (2025). Understanding the relationship: Financial inclusion's influence on bank stability in emerging economies. *Energy Strategy Reviews*, 61, 101791. <https://doi.org/10.1016/j.esr.2025.101791>
- 11- Hasen, Noor and ALzzawi, Karem, 2023, "Financial Inclusion and its Impact on Poverty reduction in Iraq", Migration Letters, Vol-20, No-S 5. <https://migrationletters.com/index.php/ml/article/view/4121>
- 12- Murshed, M., Ahmed, R., Al-Tal, R. M., Kumpamool, C., Vetchagool, W., & Avarado, R. (2023). Determinants of financial inclusion in South Asia: The moderating and mediating roles of internal conflict settlement. *Research in International Business and Finance*, 64, 101880. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2022.101880>
- 13- Newey, Whitney, & West, Kenneth. (1987). A Simple Positive Semi-definite Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix. *Econometrica*, Vol- 55 No (3). https://www.jstor.org/stable/1913610?utm_source=chatgpt.com
- 14- Park, C.-Y., & Mercado, R. V., Jr. (2015). *Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia* (ADB Economics Working Paper Series No. 426). Asian Development Bank
- 15- The World Bank, 2022, "Economic Monitor", Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth. <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-fall-2022-a-new-opportunity-to-reform>
- 16- The World Bank, 2023, "Economic Monitor", Reemerging Pressures: Iraq's Recovery at Risk. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099453507282342287/pdf/IDU0b9f5dc440cf2f047f9098e202d3dab0861c7.pdf?utm_source=chatgpt.com
- 17- Vo, D., & Vo, A. (2019). *Financial inclusion and economic growth: An international evidence*. MPRA Paper No. 103282. Munich Personal RePEc Archive. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/103282>
- 18- Lapukeni, A. F. (2015). The impact of financial inclusion on monetary policy effectiveness: The case of Malawi. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 8(4), 360–384. <https://doi.org/10.1504/IJMEF.2015.073229>



ملحق (1) البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج المقدّر للمدة 2010-2023

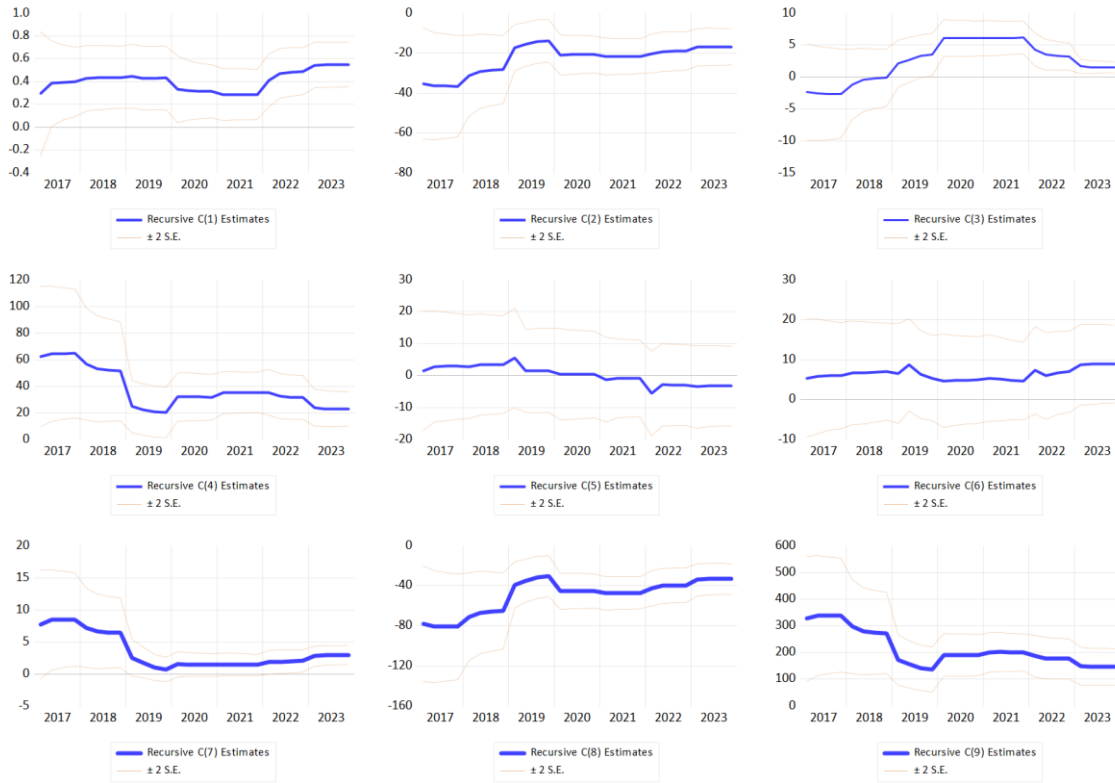
نقاط البيع	عدد ماكينات الصراف الآلي	عدد فروع البنوك التجارية	مؤشر البؤس الاقتصادي	years
5.687	2.094	4.977	22.07	2010
5.189	2.053	4.818	23.98	2011
4.717	2.048	5.204	19.03	2012
3.774	1.012	5.076	22.06	2013
3.302	1.523	4.972	28.65	2014
3.774	1.782	4.650	22.47	2015
5.714	2.285	3.887	12.64	2016
5.714	2.742	3.813	29.88	2017
6.190	3.508	4.210	26.66	2018
4.762	3.990	3.778	24.14	2019
7.583	5.119	3.690	43.2	2020
7.109	5.813	3.631	34.74	2021
7.583	8.024	3.415	27.45	2022
4.265	14.100	3.202	27.69	2023

المصدر: البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي على الرابط الآتي: <https://cbi.iq/news/section/155>

البيانات المنشورة على موقع البنك الدولي على الرابط الآتي:

<https://data.albankaldawli.org/country/iraq>

ملحق (2) الاشكال الخاصة باستقرارية معاملات متغيرات البحث



استقرارية معاملات متغيرات البحث (Stability Plot)

المصدر:- من اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews 13